بتمويل من الاتحاد الأوروبي

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC

منظمة العمل الدولية

أخبار . أخبار . أخبار

الاثنين 25 شباط/فبراير 2013
بيان صحفي – للنشر الفوري

إقتراح مرسوم لتنظيم وكالات الاستخدام الخاصة في لبنان

الأنظمة المُقترحة المتعلقة بوكالات الاستخدام الخاصة تهدف إلى ضمان تماشي لبنان مع معايير العمل الدولية

بيروت (أخبار م ع د) – استضافت وزارة العمل نهار الاثنين (25 شباط/ فبراير) طاولةً مستديرة جمعت ممثلين عن الحكومة والعمّال وأصحاب العمل والمجتمع المدني ليناقشوا اقتراح مرسوم يهدف إلى تنظيم وكالات الاستخدام الخاصة وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبدعم من الاتحاد الأوروبي والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

ويهدف المرسوم إلى تعزيز التعاون بين وكالات الاستخدام الخاصة والمؤسسة الوطنية للاستخدام من أجل تقديم الضمانات إلى العمّال الأجانب وتأسيس نظام فعال لتقديم الشكاوى والرقابة وتوفير المحفزات إلى وكالات الاستخدام الخاصة لتشجيعها على الامتثال إلى الأنظمة الجديدة.

تخضع وكالات الاستخدام الخاصة في لبنان إلى أحكام المرسوم رقم 1/13 الصادر عن وزارة العمل في العام 2009 ويستند المرسوم إلى مشروع القانون الذي أعدّه وزير العمل السابق، السيد بطرس حرب في العام 2011 والذي سيخضع للمراجعة من جانب وزير العمل سليم جريصاتي على ضوء خلاصات النقاش حول الطاولة المستديرة.

وفي هذا السياق، أشار الوزير جريصاتي إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون بين وزارة العمل ونقابة أصحاب مكاتب الاستقدام في لبنان قائلاً إنّه "علينا العمل على تنظيم استخدام العاملات المنزليات الأجنبيات في لبنان على المستوى القانوني والإداري على حدّ سواء".

وفي حال تمّ اعتماد هذا المرسوم، سيصبح الإطار القانوني في لبنان أكثر تماشياً مع المعايير الدولية بما فيها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 181 بشأن وكالات الاستخدام الخاصة (1997) والاتفاقية رقم 189 بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين (2011) والتي تدخل حيّز التنفيذ هذا العام.

وفي هذا الإطار، صرّح السيد ماسيج ماداليسكي من بعثة الاتحاد الأوروبي إلى لبنان أنّ "غياب التشريعات الخاصة بحقوق العمل للعمّال المنزليين التي تتماشى مع المعايير الدولية وغياب أساليب التوظيف الموحدة لوكالات الاستخدام ساهم في تفاقم سوء معاملة واستغلال العمال المنزليين".

وبموجب المرسوم المُقترح، ستضطلع المؤسسة الوطنية للاستخدام تدريجياً بدور إدارة علاقات العمل بين أصحاب العمل والموظفين وسينحصر دور الوكالات الخاصة بمطابقة العمّال مع الوظائف وجلبهم إلى لبنان.

ارسكو سنتر
شارع جوستنيان - القنطاري
ص.ب. ٤٠٨٨ - ١١ رياض الصلح ٢١٥٠ - ١١٠٧
بيروت - لبنان
هاتف: ٠٠ ٧٥٢٤٠٠ ١ ٩٦١+
فاكس: ٠٥ ٧٥٢٤٠٥ ١ ٩٦١+
www.ilo.org/arabstates

وسيتمّ اعتماد ضمانات جديدة لحماية العمال مثل ضرورة توفّر شاهد عند التوقيع على العقود قبل سفر العامل إلى لبنان وإيداع ضمانات في المصرف للتعويض على العمال وتوقيع اتفاقات مع الوكالات الخاصة في البلدان المُرسلة وحماية خصوصية العمّال.

وقال نائب المديرة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية السيد فرانك هاغمان، إنّ "دور وكالات الاستخدام الخاصة تعاظم في سوق العمل على المستوى العالمي حيث ساهمت في توظيف أكثر من 8 ملايين عامل في العالم. وفي لبنان، نحن أمام فرصة تخوّلنا تحديد المعيار الواجب اعتماده في المنطقة العربية ودعم أنظمة أكثر قوّة وقابلة للتطبيق في بلدان المنشأ."

ومن شأن الأنظمة المُقترحة أن تمنع وكالات الاستخدام الخاصة عن ممارسة الأنشطة التجارية التي قد تضرّ بالعمّال أو عن تأسيس أكثر من وكالة واحدة وأن تمنعها عن جمع الأموال من العامل أو الاستحصال على الرسوم المتبقية من صاحب العمل قبل إتمام الفترة التجريبية بنجاح. إلى جانب ذلك، تُحظّر الأنظمة المُقترحة على وكالات الاستخدام الخاصة تقديم الخدمات إلى أصحاب العمل المتورّطين في نزاعات العمل واستقدام العمّال لوظائف قد تعرّضهم إلى ظروف خطيرة أو إلى الاستغلال أو التمييز.

ووفقًا للمرسوم، سيتمّ تأسيس نظام فعال لتقديم الشكاوى والرقابة حيث تخضع الوكالات بموجبه إلى تعليق أو إبطال رخص العمل الخاصة بها. كما يمنح المرسوم وزير العمل حقّ تفويض مفتشين مستقلين لمنع الإتجار بالبشر.

من جهة أخرى، يقدّم المرسوم محفزات تشجع على الامتثال إلى الأنظمة الجديدة حيث يُسمح بموجبه إلى الوكالات المُمتثلة وذات السجل القانوني الجيد بزيادة عدد الموافقات المُسبقة في العام الواحد.

وفي هذا السياق، قال السيد هشام برجي من نقابة الاستقدام في لبنان إنّ "القطاع يتطلّب الإصلاح وإنّ وكالات الاستخدام الخاصة ترحّب بالإصلاح ولكنّ هذا الإصلاح يتطلّب توسيع نطاق العملية التشاورية لتشمل وكالات الاستخدام الخاصة".

وأضاف السيد برجي إنّه "ينبغي اعتماد قانون لتنظيم هذا القطاع فالقانون يعزّز الثقة أكثر من المرسوم الوزاري".

وتجدر الإشارة إلى أنّ نقابة الاستقدام في لبنان اعتمدت مدوّنة سلوك بشأن وكالات الاستخدام الخاصة في العام 2012 بهدف التوعية حول حقوق العمال المنزليين الأجانب وتعزيز الشفافية في عملية التوظيف المُعتمدة حالياً.

لاستعلامات وسائل الإعلام، الرجاء الاتصال بـ:

فرح دخل الله، المسؤولة الإقليمية للإعلام

- الهاتف 01752400 المقسم 117
- الخليوي 71505958
- البريد الإلكتروني dakhlallah@ilo.org